ترجمـات

الفرصـــة الأخيـــرة للســـلام فـي العالـــم
كيف يمكن تجنّب اندلاع حرب عالمية جديدة؟

بقلـــم

بيـــدرو سانشيـــز

ترجمة: صفـا مهـدي عسكـر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في مرحلة ما خلال العقد الماضي، بدأ العالم يتعامل مع الحرب بوصفها أمراً حتمياً لا مفر منه. فقد تصاعدت وتيرة الحروب العدوانية، من أوكرانيا إلى لبنان وإيران، مخلفةً أهوالاً ودماراً، ومثيرةً مخاوف من اتساع نطاق المواجهة الدولية. وأخذت الحكومات تتعامل مع الحرب على نحو متزايد باعتبارها واقعاً يستوجب الاستعداد له ورصد الموازنات اللازمة لمواجهته. وفي ظل تنامي الإنفاق العسكري واحتدام سباقات التسلح والتكنولوجيا، باتت دول أكثر تفكر في امتلاك قدرات ردع نووية لضمان أمنها.

ولا شيء أشد خطورة من تطبيع الحرب وتحويلها إلى أمر مألوف؛ فهذا يعني العودة إلى نمط ساد معظم مراحل التاريخ البشري، حين كانت الحرب المبدأ الناظم للعلاقات الدولية، وكانت النزاعات المسلحة الوسيلة الطبيعية التي تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها أو توسيع أراضيها على حساب جيرانها الأضعف.

لكن الدمار الهائل الذي خلّفته الحربان العالميتان الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين جعل استمرار هذا الوضع أمراً غير مقبول. فقد توحدت الدول حول مسعى يرمي إلى تجريد الحرب من شرعيتها بوصفها أداة من أدوات السياسة الدولية، وتحويلها إلى عمل محظور. ورغم أن الحروب لم تتوقف عام 1945، فإن المجتمع الدولي ظل يدينها على نطاق واسع طوال سنوات تلت ذلك.

غير أن التزام الحكومات بقضية السلام أخذ يتراجع خلال العقود الأخيرة. ففي عام 2003، خرج ملايين الأشخاص إلى الشوارع في مئات المدن احتجاجاً على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، لكن الحرب مضت رغم ذلك. وقد شُنّت استناداً إلى ذرائع زائفة وبما يخالف القانون الدولي، فأفضت إلى تدمير العراق، وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وتأجيج مشاعر السخط وتصاعد الإرهـ اب الموجّه ضد الدول الغربية. وشكّل هذا الصراع نقطة تحول؛ إذ أخذت قضية السلام تتراجع تدريجياً عن صدارة الأجندة الدولية، في ظل احتدام التنافس الجيوسياسي وتراجع الاهتمام، أو اللامبالاة، بالجهود متعددة الأطراف التي أسهمت لعقود في ردع الحروب والحيلولة دون اندلاعها.

ويفضي هذا المسار في نهايته إلى حرب عالمية جديدة، وهي الكارثة التي وُضع النظام الدولي في القرن العشرين أساساً للحيلولة دون وقوعها. وأمام هذا الاحتمال الخطير، يتعين على الحكومات أن تستعيد قدرتها على التصدي للحرب. وتقع على عاتق كل دولة، بما فيها بلدي إسبانيا، مسؤولية اتخاذ خطوات عملية تحدّ من قدرة الدول الأخرى على شن الحروب، وتعزز المؤسسات الدولية التي تشكل الضامن للسلام.

ويتوقف نجاح هذا المسعى على تبني نهج واسع النطاق للتعددية، أُطلق عليه مصطلح (التعددية القصوى)، ويقوم على التعاون بين أكبر عدد ممكن من الدول، بدلاً من الاقتصار على تكتلات صغيرة تُشكّل لأغراض ظرفية. ويتمثل الهدف من هذا النهج في جعل الحرب خياراً متعذر التنفيذ بصورة متزايدة، بل أمراً يصعب حتى تصوّره. ففي عام 2003، صدحت حناجر المتظاهرين في مختلف أنحاء إسبانيا بهتاف: «لا للحرب!». ولا ينبغي للعالم أن يتجاهل هذا النداء مرة أخرى.

---

* Pedro Sánchez, The World's Last Chance for Peace, Foreign Affairs, November 13, 2026.

تصعيد خطير

تعود الجهود الدولية الرامية إلى رفض الحرب بوصفها أداة من أدوات السياسة الوطنية إلى ميثاق كيلوغ– بريان لعام 1928، وهو معاهدة وقّعتها 15 دولة في باريس، ثم انضمت إليها عشرات الدول لاحقاً. ورغم أن هذا الميثاق لم يكن كافياً للحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإنه أرسى البذرة الأولى لهذا التوجه. وعندما اجتمع ممثلو 50 دولة في سان فرانسيسكو عام 1945 لإنشاء الأمم المتحدة، أعادوا إحياء روح ميثاق كيلوغ– بريان ومبادئه، ومنحوها ما افتقرت إليه سابقاً، وهو الإطار المؤسسي. فقد حظر ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي. وعلى خلاف المعاهدة السابقة لعام 1928، لم يقتصر الميثاق على إقرار هذا الحظر، بل دعمه بمؤسسات تمتلك صلاحيات إنفاذه.

وخلال العقود اللاحقة، أسهمت هذه المؤسسات في إرساء نظام دولي يفرض عقوبات على انتهاكاته، ويوفر حوافز لتبني الدبلوماسية والتعاون. وفي الوقت نفسه، أخذت المعارضة الشعبية للحرب تزداد قوة في مختلف أنحاء العالم. وتجلى الرفض الشعبي للنزعة العسكرية خلال الحرب الباردة في المقاومة العالمية لحرب فيتنام، وفي الحركات الجماهيرية المناهضة للأسلحة النووية. وبلغت النزعة السلمية ذروتها خلال تسعينيات القرن الماضي، حين نشط المجتمع المدني العالمي في الدفاع عن القضايا الإنسانية، وكانت الأمم المتحدة تتمتع بقدر كافٍ من النفوذ لقيادة أجندة سلام واسعة النطاق.

لكن العالم يشهد اليوم نزاعات مسلحة أكثر مما شهده في أي وقت منذ عام 1946. فوفقاً لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، بلغ عدد النزاعات النشطة التي شاركت فيها حكومات 65 نزاعاً عام 2025، أي ضعف العدد المسجل عام 2010. وتشير التقديرات إلى مقتل نحو 250 ألف شخص في هذه النزاعات، وهو أعلى عدد سنوي للضحايا خلال 30 عاماً، منذ الإبادة الجماعية في رواندا. كما أُجبر نحو 120 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم على النزوح من ديارهم بسبب الحروب.

ومما يثير القلق عودة الحروب العدوانية، التي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. فقد غزت روسيا أوكرانيا، وشنّت الولايات المتحدة و"إسرائيل" هجوماً على إيران. ومع استمرار القتال عاماً بعد آخر في مناطق مثل لبنان والسودان واليمن، بات من الواضح أن الحرب أخذت تُقبل بوصفها واقعاً اعتيادياً.

ولا تلوح في الأفق أي مؤشرات على انحسار هذا الاتجاه. فقد ارتفعت الموازنات العسكرية إلى مستويات لم تشهدها أجيال، على حساب الإنفاق الاجتماعي والإنمائي. وخلال العقد الماضي وحده، زاد الإنفاق الدفاعي العالمي بأكثر من 40 في المئة، فيما ضاعفت دول عديدة موازناتها العسكرية. ويقترب حجم الإنفاق الدفاعي العالمي، الذي يبلغ نحو ثلاثة تريليونات دولار سنوياً، من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية بأكملها. وحتى الدول التي تمتلك تقاليد راسخة في ضبط الإنفاق العسكري، مثل الدنمارك وألمانيا واليابان والنرويج، تسارع إلى إعادة التسلح. كما شرعت بعض الدول في إحياء برامج الخدمة العسكرية.

أما تجدد خطر اندلاع حرب نووية، فيبعث على مزيد من القلق. فالدول التسع المالكة للأسلحة النووية تعمل جميعها على تحديث ترساناتها وتعزيز قدراتها التدميرية. وتشير التقديرات إلى أن الترسانة النووية الصينية ارتفعت من 200 إلى 300 رأس نووي في أواخر العقد الثاني من الألفية إلى 620 رأساً هذا العام. كذلك وسّعت كوريا الشمالية ترسانتها من نحو 10 إلى 20 رأساً نووياً عام 2018 إلى قرابة 60 رأساً هذا العام، وطوّرت منصات إطلاق أكثر تقدماً. وفي آذار، أعلنت فرنسا عن أول زيادة في مخزونها من الرؤوس النووية منذ عام 1992. أما الولايات المتحدة وروسيا، أكبر قوتين نوويتين في العالم، فقد أخفقتا في الحفاظ على آخر معاهدة قائمة تفرض قيوداً على ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين. وفي الوقت نفسه، أخذ عدد متزايد من الدول غير النووية يدرس إمكانية امتلاك ترسانات نووية خاصة به. وبالتوازي مع ذلك، يسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة حربية تزداد خطورة. إذ تتراجع الرقابة البشرية تدريجياً مع إتاحة هذه التقنيات أتمتة الهجمات السيبرانية التي تستهدف شبكات الكهرباء والمستشفيات والأنظمة المالية. كما نجحت أنظمة الذكاء الاصطناعي في اختراق مؤسسات حكومية، وأتاحت الإنتاج واسع النطاق للمقاطع المصورة المزيفة وحملات التضليل الإعلامي.ويشكل دمج الذكاء الاصطناعي في التقنيات النووية تهديداً وجودياً؛ إذ يؤدي تسريع عمليات اتخاذ القرار بفضل هذه التقنيات إلى تقليص الوقت المتاح للتقدير البشري. وبالمثل، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا الحيوية قد يخفض بصورة كبيرة العوائق أمام إجراء تجارب ضارة وتطوير أسلحة بيولوجية. وفي كلا المجالين، تسهم هذه التكنولوجيا في رفع مخاطر سوء التقدير والتصعيد غير المقصود والدمار الشامل إلى مستويات غير مسبوقة. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى مضاعفة احتمالات انزلاق أي أزمة، في وقت قصير، إلى كارثة تهدد بفناء البشرية. فالدول تعمل على تطوير أدوات الكارثة بوتيرة مذهلة تواكب سرعة الابتكار التكنولوجي، في حين تتحرك أدوات ضبطها بوتيرة أبطأ بكثير، تفرضها إيقاعات العمل الدبلوماسي.

الحرب ليست الحل

تدفع التحولات السياسية العالم بعيداً عن السلام، وتقوده نحو المواجهة والعسكرة. فالعالم المتعدد الأقطاب ليس بالضرورة عالماً أكثر خطورة، غير أن تآكل القواعد والمؤسسات التي تنظم التوترات بين هذه الأقطاب جعل العالم اليوم أكثر عرضة للاضطرابات والتقلبات. ويتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، في ظل طموحات الهيمنة التي تدفع إلى تبني سياسات خارجية أكثر تشدداً، فيما تتحدى الدول الساعية إلى تغيير الوضع القائم القواعد والحدود المستقرة. كذلك تتنامى النزعة القومية العدوانية، وتحقق حركات اليمين المتطرف تقدماً، مروّجةً لرؤية للعلاقات الدولية تقوم على اعتبارها لعبة محصلتها صفر، حيث يتعين على الدول التنافس بدلاً من التعاون. وحتى قادة التيار الوسطي باتوا يتبنون خطاب الاستعداد للحرب. ورغم أنهم لا يعتزمون إشعال حرب، فإن خطابهم يغذي عقلية عسكرية تنطوي على مخاطر جسيمة.وفي ظل أجواء التنافس هذه، تُغلَّف الحروب العدوانية بسرديات تبررها بدواعي الضرورة أو التحرير أو الدفاع عن النفس أو تحقيق العدالة التاريخية. ويصوّر المعتدون عملياتهم

العسكرية على أنها أمر لا مفر منه، بعد شيطنة الأطراف المستهدفة لتبرير شن هجمات استباقية ضدها. كما يقدمون كل حرب باعتبارها استجابة لحالة انعدام الأمن، أو حرباً تهدف إلى وضع حد لجميع الحروب.

لكن هذه الحروب لن تجعل العالم أكثر أمناً. فكلما أقدمت دولة على شن حرب عدوانية، أسهمت في تقويض القواعد التي تحمي جميع الدول من الاستخدام التعسفي للقوة، بما فيها الدولة المعتدية نفسها.

وتترتب على الحروب تكاليف باهظة؛ فهي تحطم المجتمعات وتعطل حياة الناس. ووفقاً لسجلات الأمم المتحدة، قُتل مدني واحد على الأقل في نزاع مسلح كل 14 دقيقة خلال عام 2025، فيما أُجبر أكثر من خمسة ملايين شخص على مغادرة بلدانهم. ولا تقل التكاليف الاقتصادية جسامة؛ إذ تسببت الحرب الأمريكية "الإسرائيلية" على إيران في اضطراب شديد للتجارة البحرية وحركة النقل الجوي، وأدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة وغيرها من السلع الأساسية، فيما يعاني ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم تداعياتها.

ولا تقتصر آثار الحرب على ذلك، بل إنها تخلق مخاطر جديدة أيضاً. فبمجرد اندلاع القتال، يصبح مساره عصياً على التنبؤ، إذ تميل النزاعات إلى استدراج أطراف جديدة والامتداد إلى الدول المجاورة. وتشكل الحرب في إيران مثالاً واضحاً على ذلك؛ فمنذ شباط 2026، شنّت إيران هجمات على أهداف في عدد من دول الخليج ودول الجوار الأخرى، وهي أعمال أدانتها إسبانيا باستمرار. كما تهدد الهجمات التي تستهدف السفن المدنية والتجارية الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع. فضلاً عن ذلك، أعادت الحرب إشعال الصراعات في العراق ولبنان واليمن.

وأخيراً، نادراً ما تفضي الحروب إلى سلام دائم، بل إنها تعمّق المظالم وترسّخ الانقسامات التي تغذي موجات جديدة من العنف. فالحرب الروسية في أوكرانيا، على سبيل المثال، قضت على الثقة بموسكو. كما أجّجت الإبادة الجماعية في غزة مشاعر الغضب تجاه "إسرائيل"، بما قد يمهد لموجات جديدة من الإرهاب. أما الحرب على إيران، فقد زادت من زعزعة استقرار "الشرق الأوسط"، وأعاقت فرص التعاون بين دول المنطقة.

كيف يمكن التصدي للحرب؟

تقع على عاتق العالم مسؤولية التصدي لتطبيع الحروب وتحويلها إلى أمر مألوف. فالصمت إزاءها ليس سوى تعبير عن الجبن والتواطؤ. وقد أوضح المجتمع الإسباني موقفه بجلاء؛ إذ يرى ثلاثة من كل أربعة إسبان أن الحرب تمثل أكبر مخاوفهم، فيما تعتقد نسبة أكبر أن العالم بات على أعتاب حرب عالمية جديدة.

لكن إدانة الحرب من حيث المبدأ لا تكفي. فالسعي إلى إنهائها ينبغي أن يقترن بإجراءات عملية تجعل إشعال النزاعات المسلحة واستمرارها وتبريرها أموراً تزداد صعوبة على الدول.

وقد سعت إسبانيا إلى اتخاذ خطوات من هذا القبيل، فدافعت عن قواعد القانون الدولي التي تشكل الحاجز الفاصل بين نظام تحكمه القواعد وآخر تسوده القوة. كما دأبت على إدانة الهجمات المسلحة التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

فمنذ اليوم الأول للحرب في غزة، دعت إسبانيا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود. وفي أيار 2024، اعترفت إسبانيا بدولة فلسطين، أملاً في أن تسهم هذه الخطوة في دفع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية ودائمة للصراع. كذلك قدمت دعماً فاعلاً لجهود محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى مساءلة القادة "الإسرائيليين" عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. لقد كان "لإسرائيل" الحق في الدفاع عن نفسها عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في السابع من تشرين الأول، لكن هذا الحق لا يبرر ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة أو توسيع نطاق الاحتلال "الإسرائيلي" غير القانوني للضفة الغربية. ويتطلب ردع الحرب أيضاً رفع كلفة العدوان، إذ يتعين على بقية دول العالم ضمان ألا يتمكن من يختار شن الحرب من المضي فيها من دون تحمّل تبعات قراره. فعلى سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي، طوال الحرب الروسية في أوكرانيا، سلسلة من العقوبات على روسيا، حظيت بدعم إسبانيا المستمر. كما قدمت إسبانيا مساعدات مالية وإنسانية وعسكرية لأوكرانيا، دعماً لقدرتها على الدفاع عن أراضيها وحرمان روسيا من جني مكاسب الحرب.

كذلك يتعين على الدول الامتناع عن تقديم المساعدة للأطراف المتحاربة بما يتيح لها توسيع نطاق النزاعات القائمة. فقد حافظت إسبانيا، على سبيل المثال، على حظر تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل" منذ عام 2023. وفي العام الحالي، رفضت أيضاً السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومنشآتها في الحرب على إيران. ولم يكن هذا القرار عملاً عدائياً تجاه حليف، كما لم يكن تعبيراً عن الحياد أو التعاطف مع النظام الإيراني. بل جاء انطلاقاً من تقدير مفاده أن الانخراط في هذه الحرب من شأنه أن يتيح تصعيد الصراع، ويعمّق انعدام الأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وللوفاء بالتزامها بالسلام، كان على إسبانيا أن تكون مستعدة لاتخاذ موقف رافض، حتى وإن ترتبت عليه كلفة سياسية. ولو اتخذت دول أخرى موقفاً مماثلاً، لكان شن الحربين في غزة وإيران أكثر صعوبة وكلفة بكثير.

ويُعد الاستثمار في الازدهار أمراً أساسياً أيضاً. فالأمن يترسخ عندما تتمتع المجتمعات بالقدرة على الصمود، وتتراجع أوجه عدم المساواة، ويستطيع المواطنون الاعتماد على المؤسسات العامة. وقد عكس قرار إسبانيا العام الماضي عدم الالتزام بهدف الإنفاق الدفاعي الذي اقترحه حلف شمال الأطلسي، والمحدد بنسبة خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الفهم للأمن.

ولم ينبع هذا الموقف من ضعف الالتزام بالدفاع الأوروبي؛ فعلى العكس، دافعت حكومتي عن مساعي أوروبا لتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية، كما ضاعفت صافي الإنفاق الدفاعي ثلاث مرات خلال السنوات الثماني التي توليت فيها رئاسة الحكومة. غير أن الردع العسكري والرعاية الاجتماعية ينبغي أن يعزز أحدهما الآخر. ومن خلال الحفاظ على الإنفاق الدفاعي ضمن مستويات متناسبة، تمكنت إسبانيا من الإبقاء على حيز مالي يتيح لها استثمار 145 مليار يورو إضافية في الحماية الاجتماعية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن أكثر من 30 مليار يورو في التحول الأخضر. وتسهم هذه البرامج في تعزيز تماسك المجتمع وقدرته على التكيف، ومن ثم زيادة أمنه واستقراره.

جهد جماعي

مع ذلك، تظل قدرة أي دولة بمفردها على إحداث تغيير حقيقي محدودة. فحرمان الحروب من مقومات استمرارها يستلزم تضافر الجهود الدولية، والعمل الجماعي في إطار تعددية حقيقية. وقد أثبت هذا النهج أنه الاستراتيجية الوحيدة القادرة على تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. فالنظام متعدد الأطراف الذي أُرسيت دعائمه عقب الحرب العالمية الثانية اتسم بطابع عالمي، وأسهم في الحفاظ على السلام بين القوى الكبرى والحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثالثة.

غير أن إعادة إحياء هذا النظام وتعزيز مؤسساته لن تكون مهمة يسيرة. فقد أسهم احتدام التنافس الجيوسياسي واتساع دائرة انعدام الثقة في إضعاف الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من مؤسسات العمل متعدد الأطراف. ومع تزايد النظرة إلى هذه المؤسسات باعتبارها عاجزة عن أداء دورها، وعالقة في أزمات مستمرة، اتجهت دول عديدة إلى البحث عن أطر بديلة لإنهاء الحروب.

وقد اختارت بعض الدول نهجاً أحادياً، ساعيةً إلى إبرام صفقات قائمة على المصالح المتبادلة، غالباً ما تنتهي بتحقيق مكاسب للنخب الاقتصادية والسياسية، في مقابل تهميش السكان المتضررين من النزاعات. ورغم أن اتفاقات وقف إطلاق النار أو تسويات السلام التي تفضي إليها هذه المساعي قد تكون أفضل من استمرار الحرب، فإن أي سلام يُفرض بمنطق القوة السياسية، لا بالاستناد إلى القانون، يظل قائماً على أسس هشة.

وفي المقابل، لجأت دول أخرى، نتيجة إحباطها من مسار التعددية، إلى تشكيل ما يُعرف بتحالفات الراغبين، أو تكتلات محدودة الأطراف، بهدف توفير ضمانات أمنية أو إبرام ترتيبات مؤقتة في مجالي التجارة والتكنولوجيا. وقد يشكل هذا النهج حلاً مؤقتاً لحالة الجمود التي تعانيها المؤسسات التقليدية، إلا أن طابعه الإقصائي يزيد من تفكك نظام دولي يعاني أصلاً من الانقسام. فالعالم لا يحتاج إلى تعددية محدودة الأطراف، بل إلى تعددية قصوى تقوم على توسيع نطاق المشاركة الدولية إلى أبعد مدى ممكن. إذ تكمن قوة التعاون الدولي في شموليته، أو في سعيه إلى تحقيق الشمول العالمي. كما أن استبعاد أي جزء من العالم من جهود التعاون متعدد الأطراف يهيئ الظروف لمواجهات وصراعات مستقبلية.

لم يكن النظام الدولي الذي نشأ في القرن العشرين مثالياً؛ فتطبيق قواعده لم يكن متكافئاً، والالتزام بمعاييره اتسم بالتفاوت، فيما اتسمت إجراءاته ببطء محبط. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن العالم كان سيصبح أكثر خطورة بكثير لولا وجوده. ويكفي في هذا السياق الإشارة إلى شبكة المعاهدات الدولية، التي ضمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى، ومعاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية، وأسهمت في إنهاء سباق تسلح باهظ التكلفة كان يدفع العالم إلى حافة حرب نووية.واليوم، تتعرض هذه المنظومة المؤسسية المتكاملة للتآكل والتفكك. غير أن الحفاظ على السلام العالمي يظل أمراً بعيد المنال في غيابها.

إصلاح المؤسسات الدولية

ينبغي أن يحتل تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف صدارة الجهود الدولية الرامية إلى جعل الحرب جزءاً من الماضي. ويتطلب ذلك إجراء إصلاحات جوهرية تستعيد شرعية هذه المؤسسات وتعزز قدرتها على التحرك، مع إعطاء الأولوية للتدابير الأكثر إسهاماً في ترسيخ السلام والأمن الدوليين.

ويتمثل الإصلاح الأول في توسيع نطاق التمثيل داخل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وتكتسب إعادة النظر في هيكل مجلس الأمن الدولي أهمية خاصة، نظراً إلى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فالمجلس الذي يقتصر فيه التمثيل الدائم وحق النقض على الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، والتي لا يتجاوز مجموع سكانها ربع سكان العالم، لم يعد يعكس واقع النظام الدولي الراهن.

وينبغي توسيع عضوية المجلس غير الدائمة، وزيادة مدة عضوية الدول المنتخبة بما يتجاوز السنتين المعمول بهما حالياً. كما ينبغي تخصيص المقاعد الجديدة بصورة أساسية للدول المنتمية إلى المناطق الأقل تمثيلاً، ولا سيما أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي أيضاً منح المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، تمثيلاً في المجلس، بما قد يتيح لها تولي بعض المقاعد التي تشغلها الدول حالياً. فمجلس الأمن الأكثر تمثيلاً لن يكون أكثر عدالة فحسب، بل سيكون أيضاً أكثر فاعلية؛ إذ تزداد احتمالات التزام الدول بالدفاع عن القواعد الدولية وإنفاذها عندما ترى نفسها شريكاً في صياغتها.

كما ينبغي فرض قيود صارمة على حق النقض الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية، ولا سيما عند نظر مجلس الأمن في حالات الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وينبغي، في نهاية المطاف، إلغاء حق النقض نهائياً، إذ لن يتمكن المجلس من التصدي لجميع أعمال العدوان إلا عندما يتحرر من خطر الشلل الذي قد تفرضه اعتراضات دولة واحدة.

وينبغي أن يحكم النهج ذاته الإصلاحات الهيكلية في المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فما زال توزيع حقوق التصويت في المؤسستين يعكس موازين القوى الاقتصادية في القرن العشرين، كما جرى العرف على أن يتولى أوروبي رئاسة صندوق النقد الدولي، وأمريكي رئاسة البنك الدولي. ولا بد من إنهاء هذا التقليد. إذ تحتاج الاقتصادات الناشئة إلى تمثيل أكثر إنصافاً، كما ينبغي أن تكون المناصب القيادية متاحة لجميع المرشحين بصرف النظر عن جنسياتهم. كذلك يجب إعادة النظر في توزيع المسؤوليات داخل مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، بما يتلاءم مع التحولات التي أخرجت دولاً كانت تُصنّف سابقاً ضمن البلدان النامية من هذه الفئة، وأدخلتها في عداد الاقتصادات الغنية. ومن شأن إرساء حوكمة اقتصادية أكثر عدالة أن يحد من التفاوت الاقتصادي ومشاعر الاستياء التي كثيراً ما تغذي عدم الاستقرار والصراعات.

ويتمثل إصلاح أساسي آخر في إعادة تنشيط المنظومة الدولية الرامية إلى الحد من مخاطر التصعيد النووي. ويتوقف جانب من هذه الجهود على القوى النووية نفسها؛ إذ تقع على عاتق الولايات المتحدة وروسيا، على سبيل

المثال، مسؤولية التفاوض على معاهدة بديلة لمعاهدة «ستارت الجديدة» الثنائية، تضمن الإبقاء على قيود قابلة للتحقق بشأن نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية. وينبغي أن تكون الصين طرفاً في هذه المفاوضات هذه المرة.

لكن الجهود الأوسع نطاقاً تتطلب مشاركة جميع الدول. وينبغي أن تشمل أولوياتها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لمنع استئناف الاختبارات النووية، والمضي قدماً في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تحظر إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدمين في صنع الأسلحة النووية. كما يتعين على جميع الدول العمل معاً لوضع ضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، ولا سيما في ما يتعلق بالأسلحة النووية، بما يضمن بقاء قرارات إطلاقها خاضعة للسيطرة البشرية، ويحد من مخاطر الأخطاء الكارثية.

وفي المقابل، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم امتلاكها، وأن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها لحث القوى النووية على تقليص ترساناتها، وتعزيز آليات التحقق، وإعادة بناء الضوابط الدبلوماسية التي أسهمت لعقود في الحيلولة دون وقوع كارثة نووية.

ويمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تحقيق بعض هذه الأهداف؛ إذ من شأن التطورات في مجال التصوير بالأقمار الصناعية، وأجهزة الاستشعار عن بُعد، وتحليل البيانات أن تعزز الشفافية وتجعل التحقق من الالتزام باتفاقيات الحد من التسلح أكثر سهولة. لكن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لتجنب الظروف التي قد تتطور إلى حروب. فإذا اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض مستويات التأهب العملياتي وتعزيز قنوات الاتصال خلال الأزمات، أمكن منح الحكومات الوقت والوسائل اللازمة لاحتواء المواقف الخطيرة وتفكيك أسباب التصعيد. كما يتعين على كل دولة حماية أنظمة القيادة والسيطرة لديها من الهجمات السيبرانية والتلاعب بالمعلومات المدعوم بالذكاء الاصطناعي، لضمان ألا يؤدي إنذار كاذب أو سوء تقدير إلى اندلاع حرب نووية.

وتتمثل الأولوية الأخيرة في ضمان امتلاك منظومة العدالة الدولية القدرة على إنفاذ أحكام المحاكم. فالتقويض المتعمد للمحكمة الجنائية الدولية، كما تسعى بعض الدول إلى فعله، لن يؤدي إلا إلى إفلات أخطر الجرائم في العالم من العقاب. وينبغي ألا تقتصر صلاحيات المحكمة على الملاحقة القضائية في قضايا الإبادة الجماعية والعدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بل يجب أن تمتد إلى ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

فعندما تصبح دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وهو المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، فإنها توافق على الخضوع لاختصاص المحكمة. لكن إذا امتنعت تلك الدولة عن التعاون معها أو تسليم أحد المشتبه بهم، فإنها لا تواجه أي عقوبة فعلية، بل تقتصر العواقب على توجيه إدانة لا تتجاوز آثارها الحرج السياسي. ولا بد من تغيير ذلك؛ إذ ينبغي أن تتحمل الدول التي توفر الملاذ للأشخاص الصادرة بحقهم مذكرات توقيف عن المحكمة الجنائية الدولية تبعات قانونية ودبلوماسية ومالية. فلا بد من أن تترتب على إشعال الحروب وشنّها كلفة حقيقية.

لطالما واجهت مقترحات إصلاح المؤسسات الدولية صعوبات حالت دون إحراز تقدم ملموس، غير أن اقتراب موعد انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة يتيح فرصة نادرة لإعطاء هذه الجهود زخماً متجدداً. وإذا اختارت الأمم المتحدة أول امرأة لتولي منصب الأمين العام، فسيكون ذلك رمزاً قوياً للتجديد والشمولية والقدرة على مواكبة التحولات المؤسسية. إذ لا يمكن للمنظمة أن تدّعي تمثيل البشرية جمعاء تمثيلاً حقيقياً ما لم تتولَّ امرأة قيادتها. ومن شأن تحقيق هذه الخطوة التاريخية أن يبعث طموحاً جديداً، ويعزز الثقة بقدرة المؤسسات الدولية على إصلاح نفسها واستعادة دورها في كبح جماح الحروب.

جعل الحرب أمراً مستحيلاً تصوّره

يتطلب وقف اندفاع العالم نحو الحرب التزاماً دولياً واسع النطاق إلى أبعد حد ممكن. فعلى جميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، أن ترفض غضّ الطرف عن التصعيد أو المشاركة في أعمال من شأنها تأجيجه. كما يتعين عليها التمسك بالقواعد الدولية التي تكبح الحروب في الوقت الراهن، والعمل على إصلاح المؤسسات الدولية وتعزيز صلاحياتها بما يجعل اندلاعها أمراً متعذر الحدوث في المستقبل.

وفي نهاية المطاف، فإن ما يجعل الحرب أمراً يصعب حتى تصوّره هو تبني أجندة إيجابية للسلام تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. فكل خطوة نحو القضاء على الفقر، وتوسيع فرص الحصول على تعليم جيد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث، تسهم أيضاً في معالجة الظروف التي تولّد العنف وتغذيه.

ويتعين تمكين المؤسسات المالية الدولية من توفير التمويل بسرعة وعلى نطاق واسع وبتكلفة معقولة، بما يضمن عدم اضطرار أي دولة نامية إلى الاختيار بين الوفاء بالتزامات ديونها والاستثمار في مواطنيها. كما ينبغي للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف أن تكون قادرة على حشد التمويل اللازم للتحولين الأخضر والرقمي، تجنباً لتحول الهجرة الناجمة عن تغير المناخ والتنافس على الموارد إلى عوامل تؤجج النزاعات بين الدول. كذلك لا بد من استكمال اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح ووضعه موضع التنفيذ، لضمان حصول جميع الدول على اللقاحات والعلاجات عند وقوع حالة الطوارئ الصحية العالمية المقبلة.

ومن هذا المنطلق، سعت إسبانيا إلى جعل التنمية محوراً أساسياً لسياستها الخارجية. فقد تبنت الحكومة الإسبانية أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، واستضافت مدينة إشبيلية العام الماضي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي تعهد المشاركون فيه بتخفيف أعباء الديون عن الدول الأكثر هشاشة، وتوفير فرص استثمارية تدعم التنمية المستدامة.

كما دعمت إسبانيا مبادرات من بينها المركز العالمي لمبادلات الديون من أجل التنمية، الذي أُطلق بالتعاون مع البنك الدولي، والتحالف متعدد الأطراف لتعليق مدفوعات الديون، الذي يتيح للدول الهشة وقف سداد ديونها مؤقتاً في أعقاب الكوارث، فضلاً عن آليتها الوطنية التي توفر إعفاءات من الديون للدول النامية تصل قيمتها إلى

60 مليون يورو سنوياً. وإلى جانب ذلك، دعمت إسبانيا مبادرات تمويل المناخ والصحة العالمية والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، بالشراكة مع المؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية. فهذه السياسات الإنمائية هي، في جوهرها، سياسات لبناء السلام أيضاً.

قد يبدو مشروع حشد العالم خلف القواعد القانونية والتعددية الحقيقية طموحاً بعيد المنال. لكننا شهدنا بالفعل العواقب التي تترتب على تطبيع الحرب وجرّ البشرية إلى أتون الكارثة. فالرجال والنساء الذين خرجوا من تحت أنقاض الحرب العالمية الثانية، التي مثّلت أحلك فصول التاريخ البشري، تمكنوا من إيجاد سبيل لبناء نظام عالمي متعدد الأطراف.

والسؤال الذي يواجه جيلنا اليوم هو: **هل سنحافظ على سيادة القانون، أم نسمح بالعودة إلى سيادة القوة؟ وهل سنبني عالم الغد على أساس الرؤية بعيدة المدى والتعاون، أم نتركه رهينة الفوضى والمعاناة الناجمتين عن حرب عالمية جديدة؟** علينا أن نحسن الاختيار، ما دام القرار لا يزال بأيدينا.